جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 29 العدد: 4 السنة: 2025
مجلة المعيار
EL MIEYAR

أشكال التعدي على الأرصفة وانعكاساتها على التنظيم الحضري

Forms of Sidewalk Encroachment and Their Reflections on Urban Organization

نورالدين عبد الفتاح[1]
abdelfetah.noureddine@univ-constantine2.dz

د. مبروكي عمار[2]
amar.mabrouki@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/16 تاريخ النشر: 2025/09/15
Received: 16/05/2025 published: 15/09/2025

ملخص المقال:

تستعرض الدراسة مشكلة التعديات على الأرصفة في المدن الجزائرية، وتوضح كيف يؤدي ضعف الرقابة واستغلال الباعة والأنشطة التجارية غير النظامية للأرصفة إلى إعاقة حركة المشاة وتشويه الفضاءات العامة، وتقترح الدراسة مجموعة من الحلول المتكاملة لمواجهة هذه الظاهرة، تشمل تفعيل آليات المراقبة الحديثة، وتحسين التخطيط الحضري لتوفير بنية تحتية ملائمة للمشاة، وتعزيز المشاركة المجتمعية والتنسيق بين الجماعات المحلية والجهات الأمنية والجمعيات، بالإضافة إلى تقوية الحوكمة المحلية عبر الشفافية وتقييم السياسات الحضرية لضمان حلول فعالة ومستدامة تعزز جودة الحياة الحضرية.

كلمات مفتاحية: الفضاء العام، الأرصفة، التعديات، التنظيم الحضري، التخطيط العمراني.

Abstract:

The study reviews the problem of sidewalk encroachments in Algerian cities, illustrating how weak oversight and the exploitation of sidewalks by informal vendors and unregulated commercial activities lead to the obstruction of pedestrian traffic and the distortion of public spaces. The study proposes a set of integrated solutions to address this phenomenon, including the activation of modern monitoring mechanisms, the improvement of urban planning to provide suitable pedestrian infrastructure, the enhancement of community participation and coordination among local authorities, security agencies, and associations, in addition to strengthening local governance through transparency and the evaluation of urban policies to ensure effective and sustainable solutions that enhance the quality of urban life.

Keywords: Public Space; Sidewalks; Encroachments; Urban Organization; Urban Planning.

(1) طالب دكتوراه، مخبر مجتمع المدينة، قسنطينة2 عبد الحميد مهري (الجزائر)
(2) مخبر مجتمع المدينة، قسنطينة2 عبد الحميد مهري (الجزائر)

1-مقدّمة:

تحظى الفضاءات الحضرية بأهمية متزايدة في الدراسات المعمارية والعمرانية والاجتماعية، نظرا لما تؤديه من وظائف متعددة، سواء على مستوى التنقل أو التفاعل الاجتماعي أو الاستخدامات الاقتصادية المختلفة، وتعد الأرصفة من بين أهم هذه الفضاءات، إذ تشكل جزءا أساسيا من البنية التحتية للمدينة، وتصمم بالأساس لتيسير حركة المشاة وضمان سلامتهم ضمن النسق العام لحركية الفضاء.

وفي سياق التحولات السريعة التي تعرفها المدن، سواء من حيث التوسع العمراني أو النمو الديموغرافي أو تغير أنماط الاستخدام، تشهد الأرصفة تغيرات في وظائفها وأشكال استغلالها، فقد أصبحت هذه الفضاءات عرضة لممارسات متنوعة تتجاوز الغاية الأصلية من وجودها، ما جعلها محل اهتمام الباحثين والمخططين والفاعلين في المجال الحضري، خاصة حين تستغل لأغراض أخرى لا تندرج ضمن مهامها التخطيطية الأساسية.

ويتقاطع هذا الواقع مع خصوصيات النسيج الحضري في العديد من المدن، لاسيما تلك التي تعرف كثافة سكانية مرتفعة، أو تعاني من اختلالات في التهيئة العمرانية، أو تفتقر إلى آليات صارمة لتنظيم الفضاء العام، وفي ظل هذه الظروف بدأت تظهر أنماط مختلفة من الاستعمالات التي تطال الأرصفة، مثل عرض السلع، التوسعات التجارية، توقف المركبات، أو تكييف الأرصفة لاستعمالات شخصية أو مؤسسية، وهو ما يعرف في الأدبيات الحضرية بـ"التعدي على الأرصفة".

هذا الواقع الميداني لا يمكن قراءته بشكل معزول عن سياقه العام، إذ يرتبط بعوامل متعددة تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية، كما يتفاعل مع غياب أو ضعف أدوات التخطيط الحضري المتكامل، ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري تحليل مظاهر التعدي على الأرصفة، وفهم أشكالها المتنوعة، بما يسمح بتفكيك الأسباب المحتملة لهذا الامتداد غير الرسمي على حساب الفضاء العمومي، من جهة وبتقدير ما قد يترتب عنه من انعكاسات على مستوى التنظيم الحضري للمدن من جهة أخرى.

إن تناول هذه الظاهرة لا ينطلق من منطلقات تقييمية، وإنما يستند إلى الملاحظة التي أخذت حيزها التداولي في الواقع الحضري وما يطرحه من تحولات وممارسات تستوجب الفهم والتحليل، وتكمن أهمية هذا الطرح في ربط الظاهرة بسياقها المجالي والاجتماعي، وفي محاولة رصد ما يطرأ على الأرصفة من تغيرات على مستوى الاستخدام، ودراسة ما إذا كانت هذه التغيرات تعكس اختلالًا في العلاقة بين البنية التخطيطية من جهة والأنشطة اليومية للمواطن من جهة أخرى.

ومن خلال هذا التوجه يمكن الوقوف على الأبعاد المختلفة التي تتخذها ظاهرة التعدي على الأرصفة، دون فصلها عن ديناميات المدينة وتفاعلات سكانها، مما يفتح المجال أمام تفكير معمق في سبل التعامل مع المجال الحضري، وفهم أعمق لعلاقة الأفراد بالفضاء العام، انطلاقًا من ممارساتهم اليومية داخل النسيج المديني.

في هذا الإطار يطرح تساؤل نفسه بإلحاح مفاده: ما هي أشكال التعدي على الأرصفة في الفضاءات الحضرية، وكيف يمكن أن تنعكس هذه الممارسات على تنظيم المجال العمراني؟

2. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية تناول موضوع التعدي على الأرصفة وانعكاساته على التنظيم الحضري من كونه يمسّ أحد الجوانب الحيوية في الحياة اليومية داخل المدينة، ويتعلق مباشرة بالفضاء العام الذي يُعد مجالًا مشتركًا بين الأفراد والمجتمع ككل. فالرصيف، باعتباره مرفقًا حضريًا مخصصًا لحركية المشاة، يعكس في تنظيمه واستعماله مستوى التوازن بين التخطيط الرسمي والممارسة المجتمعية.

ويعتبر رصد أنماط استغلال الأرصفة وتحول وظائفها من المسائل المهمة لفهم العلاقة بين الأفراد والمدينة، كما يُسهم في الكشف عن مؤشرات حول واقع التنظيم الحضري، خاصة في المدن التي تواجه تحديات في التوسع والتهيئة، ومن هذا المنظور تُتيح الدراسة فرصة لمقاربة الظاهرة من زاوية سوسيومجالية وعمرانية، تُمكن من تحليل مدى تأثير هذه التعديات على انسجام الفضاءات الحضرية ووظائفها الأساسية.

كما تكمن أهمية الموضوع في قدرته على تسليط الضوء على الممارسات اليومية التي تتجاوز التخطيط الرسمي، مما يفتح المجال لفهم أعمق للأعمال الحضرية غير الرسمية، ويسهم في لفت الانتباه إلى ضرورة إعادة التفكير في سبل تنظيم الفضاء العام بما يراعي حاجات السكان ويحقق التوازن بين الاستخدامات المختلفة للمدينة.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة ظاهرة التعدي على الأرصفة في الفضاءات الحضرية من خلال رصد أشكالها المختلفة وتحليل أبعادها في السياق العمراني والاجتماعي للمدينة. وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية، من أبرزها:

- تشخيص واقع التعدي على الأرصفة سواء من حيث طبيعة الاستخدام أو الجهات الفاعلة في هذه الممارسات.
- التعرف على مختلف الأسباب والأشكال التي أدت الى التعدي على الأرصفة ومدى انعكاسها على التنظيم الحضري واستعمالات الفضاء العام.
- محاولة التنبؤ بمستقبل استعمالات الفضاء العام في الشأن المحلي من خلال الاستفادة من تجارب المدن المعاصرة في فهم العلاقة بين السلوك الفردي والمجال العام.
- صياغة مقترح لتعزيز وتنظيم الفضاء العام والذي بإمكانه أن يساهم في توجيه الفاعلين في المجال الحضري من مخططين ومسيرين للشأن المحلي من تنظيم استعمالات الفضاء العام ليترجم ما تقدمه المدينة المعاصرة لساكنيها.

4. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي كونه يتناسب مع طبيعة الورقة البحثية في وصف وذكر خصائص الظاهرة وصفا خارجيا ظاهريا سواء بطريقة كمية او كيفية.

5. مفاهيم الدراسة:

1.5- الرصيف: لغة: كلمة مفرد، والجمع أرصفة ورصف ورصفان: هو مكان مرتفع قليلا على جانبي الطريق للمشاة -بائع على الرصيف- يسير بحذاء الرصيف- رصيف وسطي: رصيف مزروع بالأشجار يفصل شارعين متعاكسين في طريق سريع. (احمد مختار، 2008، صفحة 900)

إصطلاحا: يتميز الرصيف في المدينة بقيمة الاستعمال (valeur d'usage) التي تجعله ضروريا بالنسبة لجميع مستخدميه ومن جميع الطبقات الاجتماعية وحتى محترفي التخطيط والهندسة الحضرية وأصحاب القرار فهو قائم بذاته وليس مجرد ملحق لفضاءات أخرى مجاورة له فالمجتمعات المتطورة والتي تحترم مواطنيها حينما تخطط لتصميم الفضاءات العمومية في المدن تعطي قيمة وأهمية لفضاء الرصيف ومرافقه الحيوية ضمن سياسة المدينة لتجعل منه سهل الاستخدام والأمان وضامنا للتنقل والانسيابية المجتمعية فيتحول الرصيف إلى فضاء للمواطنة والتفاعل المديني والفعل الاجتماعي. (مزروع و عبد الرزاق، 2009، صفحة 583)

ومنه يعد الرصيف مرآة تعكس الواقع الاجتماعي والثقافي لسكانه، من خلال ما يظهر عليه من سلوكيات وتفاعلات وعلاقات إنسانية تنشأ فوقه، إذ يتحول إلى مساحة تكشف بوضوح عن تنوع الظواهر الاجتماعية، سواء الإيجابية أو السلبية، تبعًا لما يمارسه الفاعلون الاجتماعيون من أفعال واستجابات أثناء استخدامهم له.

2.5- الفضاء العام: ان الفضاء العام لا يشير فقط الى المكان المخصص للنقاش السياسي، والمواجهة بين الآراء المختلفة والخاصة، والتي يحاول الإشهار توصيلها لدى الجمهور المتلقي، ولكنها ايضا ممارسة ديمقراطية، وشكل من أشكال الإتصال وتداول وجهات النظر المختلفة، اما فيما يتعلق بالفضاءات العامة فهي اماكن متاحة للجمهور قد يقيمون أحيانا بالقرب منها، او يتعلق الأمر بالشوارع والساحات والحدائق والمنتزهات والشواطئ والأرصفة، وفي البوادي والجبال، فالفضاءات العامة أصبحت تدل على الأماكن التي يتردد عليها الجمهور، بغض النظر عن مكانتهم ووضعيتهم الإجتماعية وافقتصادية والقانونية. (Thierry ، 2009، صفحة 03)

وعليه فالفضاء العام الفضاء العام هو المكان الذي يجتمع فيه الناس بحرية، مثل الشوارع والساحات والحدائق والمرافق العامة، ويتفاعلون فيه من خلال الحوار، تبادل الآراء، والأنشطة الاجتماعية والثقافية، وهو مجال مشترك ومفتوح للجميع دون تمييز، يعبّر فيه الأفراد عن أنفسهم، ويشاركون في القضايا العامة، ويعكس حياة المجتمع وتنوعه.

6- أشكال التعدي على الأرصفة

تشكل الأرصفة جزءا أساسيا من الفضاء العمومي في المدن، إذ توفر المساحة الآمنة للمشاة وتُسهم في تنظيم حركة التنقل، غير أن هذه الوظيفة أصبحت مهددة بفعل تعديات مختلفة، يمكن تصنيفها إلى الأشكال التالية:

1.6- الاحتلال التجاري: يعد الاحتلال التجاري واحدًا من أبرز مظاهر التعدي على الأرصفة في المدن، ويتجلى أساسًا في استخدام هذه المساحات المخصصة للمشاة من قبل التجار والباعة غير النظاميين لعرض سلعهم ومنتجاتهم بشكل عشوائي ودون احترام للطابع العمومي للمكان، وتظهر هذه الظاهرة بكثرة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، أو بالقرب من الأسواق المركزية، والمؤسسات العمومية، ومحطات النقل، حيث تكثر الحركة اليومية للمواطنين، ما يجعل الأرصفة نقاط جذب مغرية للنشاط التجاري غير الرسمي. (Anastasia & Renia , 2009, p. 09)

ويأخذ هذا الاحتلال انواعًا متعددة، منها فرش السلع مباشرة على الأرض، أو استخدام طاولات وعربات متنقلة، أو حتى بناء أكشاك غير مرخصة تُثبت فوق الأرصفة بشكل دائم، ولا يقتصر الأمر على الباعة المتجولين، بل يشمل أيضًا أصحاب المحلات التجارية النظاميين الذين يتعدون خارج المساحة القانونية لمحلاتهم من خلال عرض بضائعهم فوق الرصيف، بهدف لفت الانتباه أو توسيع نطاق نشاطهم التجاري.

كما ينتج عن هذا الاحتلال العديد من الآثار السلبية، أبرزها: (عثمان، 13 فيفري 2025، صفحة 13)

1.1.6- إعاقة حركة المارة: حيث يجبر المواطنون على النزول إلى قارعة الطريق، مما يعرضهم لمخاطر حوادث السير، خاصة الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة الذين يواجهون صعوبات في التنقل.

2.1.6- تشويه المشهد الحضري: تتسبب الفوضى الناتجة عن العشوائية في عرض السلع واختلاطها بأنشطة أخرى على الأرصفة في إحداث حالة من التلوث البصري، مما يفقد المدينة جانبًا من رونقها المعماري والتنظيمي.

3.1.6- المساس بالحق في الفضاء العمومي: الأرصفة في الأصل فضاءات عمومية مشتركة، مخصصة لراحة وتنقل الأفراد، وتحويلها إلى فضاءات تجارية غير منظمة يُعدّ انتهاكًا لحقوق السكان في استخدام المجال العام بشكل متساوٍ وآمن.

4.1.6- تعميق الاقتصاد الموازي: حيث يعكس هذا الشكل من الاحتلال استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وغياب البدائل المناسبة لاحتواء هذه الفئة من الباعة ضمن أطر تنظيمية توفر لهم سبل العيش الكريم وتحمي في الوقت ذاته الفضاء الحضري.

5.1.6- غياب الرقابة وضعف التنظيم المحلي: تسهم هذه الممارسات في إبراز قصور دور السلطات المحلية في فرض القانون وتنظيم الفضاء العمومي، مما يُشجع على تفشي هذه السلوكيات وتطبيعها مع الزمن.

وعليه فإن الاحتلال التجاري للأرصفة، بهذا المعنى لا يمثل مجرد مخالفة حضرية، بل هو تعبير عن اختلالات أعمق مرتبطة بواقع البطالة، وغياب التنظيم، وضعف الثقافة المدنية، ما يفرض ضرورة التفكير في حلول شاملة، توازن بين حق الأفراد في العمل وحق المجتمع في بيئة حضرية منظمة وآمنة.

2.6- تحويل الأرصفة إلى فضاءات للأنشطة غير النظامية: تُعد ظاهرة تحويل الأرصفة إلى فضاءات للأنشطة غير النظامية، مثل تلميع الأحذية، تصليح الهواتف، الخياطة، والحرف البسيطة الأخرى، من الظواهر المتنامية التي باتت تُشكل ملمحًا واضحًا في الفضاء الحضري للمدن، وتعكس في عمقها أزمة هيكلية تتجاوز مجرد شغل غير قانوني للرصيف، لتكشف عن اختلالات عميقة في النظام الاقتصادي والاجتماعي والتخطيط العمراني، فالعديد من الأفراد الذين يزاولون هذه الأنشطة لا يفعلون ذلك عن اختيار، وإنما يجدون أنفسهم مضطرين للبحث عن سبل للعيش في ظل ارتفاع معدلات البطالة، وتقلص فرص العمل في القطاعين العام والخاص. (بوطقوقة، 2020، الصفحات 108-109)

وإلى جانب ذلك يظهر غياب التخطيط الحضري المتوازن فشلاً في استباق حاجات السكان، وعدم قدرة البلديات على تنظيم المجال العام بطريقة تضمن توزيعا عادلاً ووظيفياً للأنشطة الاقتصادية، فبدل أن تُخصص فضاءات مهيأة لاحتضان هذه الأنشطة في بيئة منظمة تحفظ كرامة العامل وتحترم حق المواطن في التنقل، تُترك الأرصفة كحل بديل ومؤقت يُطبع مع العشوائية ويكرّس التجاوزات، وتنعكس هذه الممارسات على الواقع اليومي للمارة الذين يجدون أنفسهم مرغمين على السير وسط الطرقات،

في جو من الفوضى ناهيك عن تشويه المنظر العام، وما يرافق ذلك من إشكالات تتعلق بالنظافة، الضوضاء، وفقدان الإحساس بالنظام العام. (American & Frederick , 2007, p. 286)

وعليه فتحويل الأرصفة إلى فضاءات لأنشطة اقتصادية غير رسمية يتزايد في المدن، مثل تلميع الأحذية وإصلاح الهواتف، هذه الممارسة تعكس تحديات اقتصادية واجتماعية، حيث يجد البعض فيها وسيلة للعيش بسبب محدودية فرص العمل، كما يرتبط ذلك بتحديات في التخطيط الحضري وتوفير مساحات مخصصة، مما يجعل الأرصفة بديلاً غير رسمي يؤثر على حركة المشاة والمظهر العام والنظام الحضري.

3.6- ركن المركبات فوق الأرصفة: يُعد ركن المركبات فوق الأرصفة من أبرز صور التعدي الحضري التي أصبحت مشهدًا مألوفًا في العديد من المدن، خاصة تلك التي تعاني من ضعف في التنظيم المروري وغياب استراتيجية فعالة لتسيير الفضاءات المخصصة لوقوف السيارات، ففي ظل التزايد المستمر لعدد المركبات الخاصة مقابل تباطؤ وتيرة إنشاء مواقف عمومية مهيكلة، يلجأ العديد من السائقين إلى استعمال الأرصفة كحل بديل، ولو على حساب حقوق الراجلين وسلامتهم، وتتحول الأرصفة التي صُممت أصلاً لتكون فضاءً آمناً ومريحًا لحركة المشاة، إلى امتداد إسفلتي للطرقات تركن عليه السيارات بشكل عشوائي ودون مراعاة للأبعاد القانونية أو الأخلاقية لاستخدام المجال العام.

ويؤدي هذا السلوك إلى عرقلة حركة المارة، خاصة الفئات الهشة كالنساء الحوامل، كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يُجبرون على النزول إلى قارعة الطريق معرضين أنفسهم لمخاطر حقيقية في بيئة مرورية تفتقر في كثير من الأحيان إلى إشارات تحذيرية أو ممرات مخصصة، كما تسهم هذه الممارسة في خلق نوع من الفوضى البصرية والوظيفية، إذ يُفقد الحيز الحضري تنظيمه المنطقي، وتُطمس حدود الاستعمال بين ما هو مخصص للراجلين وما هو مخصص للمركبات. (Annette ، 2015، الصفحات 89-90)

وعليه ترتبط هذه الظاهرة بضعف تطبيق القوانين وغياب الرقابة اليومية من طرف الجهات المختصة، فضلا عن تطبيع المجتمع مع هذا الشكل من السلوك الحضري غير السليم، بحيث أصبح الركن فوق الرصيف لا ينظر إليه كاعتداء، بل كممارسة "مبررة" في ظل ضيق المساحات، وهو ما يعكس في العمق فشلًا في التخطيط الحضري وفي ثقافة احترام الفضاء العمومي، ما يفرض ضرورة تبني حلول شاملة تدمج بين إنشاء مواقف كافية، تعزيز النقل العمومي، وتكثيف حملات التوعية والرقابة لضمان استعادة الأرصفة لوظيفتها الأساسية كممرات آمنة للمشاة، وليس كساحات بديلة لوقوف المركبات.

4.6- الاحتلال البنيوي أو المؤسسي: يُعد الاحتلال البنيوي أو المؤسسي للأرصفة أحد أبرز أشكال التعدي على الفضاءات الحضرية، حيث يتمثل في قيام بعض المحلات أو العمارات بإنشاء توسعات أو ملحقات بنائية تمتد إلى الأرصفة، مما يقلص من المساحات المخصصة للمشاة ويُعيق حركتهم، كما تشمل هذه الظاهرة ترك معدات بناء أو نفايات تعيق الاستخدام الطبيعي للرصيف، مما يُؤثر سلبًا على جمالية المدينة وانسيابية الحركة فيها.

في الجزائر تنتشر هذه الممارسات بشكل ملحوظ، حيث يلاحظ في العديد من الأحياء قيام أصحاب المحلات بتوسيع نشاطاتهم التجارية على حساب الأرصفة، دون الحصول على التراخيص اللازمة، وقد أدى ذلك إلى تدخل السلطات المحلية في بعض الحالات، حيث قامت بهدم هذه التوسعات العشوائية، مما أثار جدلاً بين المواطنين حول التوازن بين تطبيق القانون والحفاظ على النشاط التجاري في المناطق الحضرية.

بحيث يرى الأستاذ ناصر جابي الخبير في علم الاجتماع السياسي أن الظاهرة تعتبر حلا من الحلول التي تنتهجها العائلات والشباب من أجل العيش في ظل عجز الدولة على توفير مناصب عمل، وهذا الصدد يقول ناصر جابي إن الدولة الجزائرية تحاول التسامح معهم تارة وتشد الحبل تارة أخرى، لأن أي مواجهة معهم تؤدي حتما إلى العنف ويمكن ان تكون قنبلة موقوتة لأي احتجاج قد يحصل مستقبلا. (Kechicheb & Ayadi , 2024, p. 27)

وعليه تتسبب التعديات على الأرصفة في تداعيات سلبية متشابكة تؤثر على المظهر الجمالي للمدينة وسلاسة حركة المشاة والتنظيم الحضري ككل، فبتحول الأرصفة إلى مساحات تجارية أو خدمية عشوائية، تفقد المدينة جزءًا من جاذبيتها البصرية وتنتشر فيها مظاهر الفوضى وعدم الانتظام، وينتج عن ذلك إعاقة لحركة المشاة الذين يضطرون لمزاحمة البضائع أو النزول إلى الطرق المخصصة للسيارات، مما يعرض سلامتهم للخطر ويقلل من سهولة التنقل في المدينة، هذا الاستغلال غير القانوني للفضاء العام يعكس خللًا في التخطيط الحضري ويشجع على المزيد من التجاوزات، مما يقوض جهود إرساء نظام حضري فعال ومستدام، وباعتبار هذه التعديات مخالفة صريحة للقوانين واللوائح العمرانية، يصبح تدخل الجهات المعنية أمرًا حتميًا لفرض الرقابة وتطبيق العقوبات على المخالفين، بهدف استعادة النظام والحفاظ على حقوق جميع مستخدمي الفضاء الحضري وضمان بيئة حضرية منظمة وجميلة.

7- إنعكاسات التعدي على الأرصفة والتنظيم الحضري

تعد الأرصفة عنصرًا أساسيًا في البنية التحتية للمدن، حيث توفر مساحات آمنة ومخصصة لحركة المشاة، إلا أن التعدي على هذه الأرصفة يُحدث تأثيرات سلبية متعددة على التنظيم الحضري، فيما يلي أبرز هذه الانعكاسات:

1.7- إعاقة حركة المشاة: تؤدي التعديات على الأرصفة، مثل عرض السلع أو إقامة البسطات، إلى تقليص المساحات المخصصة للمشاة، مما يجبر الناس على السير في الطرق المخصصة للمركبات، ويعرضهم لمخاطر الحوادث، خاصة الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يجدون صعوبة بالغة في التنقل ضمن بيئة غير آمنة، ويتحول بذلك الفضاء المخصص للمارة من مساحة لحركتهم الآمنة إلى عائق يومي يفرض عليهم حلولًا بديلة غير مناسبة، كالسير بمحاذاة السيارات أو الالتفاف في مسارات أطول.

هذا الوضع يقلل من قابلية التمشي (Walkability) التي تُعد من مؤشرات التخطيط الحضري الجيد، إذ ترتبط بمدى توافر بيئة مشجعة وآمنة ومريحة لحركة الأفراد على الأقدام، فعندما تُصبح الأرصفة محتلة بشكل دائم أو فوضوي، تقل رغبة السكان في المشي، ما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على وسائل النقل الخاصة، وارتفاع معدلات التلوث، وانخفاض التفاعل الاجتماعي في الفضاءات العامة، كما يُؤثر ذلك على النشاط التجاري النظامي الذي قد يعاني من صعوبة الوصول إلى المجال، وعلى الصحة العامة نتيجة انخفاض النشاط البدني اليومي. (نعيم، 2023/07/02، صفحة 10)

وعليه فظاهرة احتلال الأرصفة من قبل المقاهي والمحلات التجارية في الجزائر، مما يجبر المشاة، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، على السير في الطرقات المخصصة للمركبات، معرضين أنفسهم لمخاطر الحوادث، فأن هذه التعديات تحدث أحيانًا بتواطؤ أو تغاضٍ من السلطات المحلية، مما يفاقم المشكلة ويؤثر سلبا على السلامة العامة وجودة الحياة في المدن .

2.7- زيادة الازدحام المروري: تسهم التعديات على الأرصفة في تقليص المساحات المتاحة لحركة المركبات، لا سيما عندما يمتد نشاط الباعة أو المحلات التجارية إلى حواف الطريق، مما يؤدي إلى تضييق عرض الشوارع واختناقها، حتى وإن لم تكن مخصصة أصلاً لحركة السيارات، وتزداد حدة هذه الإشكالية في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية، حيث تتداخل حركة المشاة والمركبات والنشاط التجاري بشكل فوضوي، وتغيب الحدود الفاصلة بين هذه الاستخدامات. (حدادي، 2018، الصفحات 145-147)

في مثل هذه السياقات يجبر السائقون على التباطؤ أو التوقف فجأة لتفادي المارة الذين يسيرون على الطريق، أو لتجاوز المركبات المتوقفة بشكل غير قانوني أمام المحلات التي تحتل الأرصفة، هذا الوضع يُنتج اختناقات مرورية يومية، تهدر فيها ساعات طويلة من وقت المواطنين، وتُفاقم من استهلاك الوقود، وترفع مستويات الانبعاثات الملوثة.

كما تؤثر هذه الوضعيات سلبًا على خدمات الطوارئ، مثل سيارات الإسعاف والإطفاء، التي تجد صعوبة في الوصول السريع إلى وجهاتها، بسبب عرقلة الطرق وتداخل المسارات، من هذا المنطلق لا يُعد التعدي على الأرصفة مجرد انتهاك لشكل جمالي أو تنظيمي، بل تهديدًا مباشرًا لأمن وسلامة السكان وفعالية الأداء الحضري.

3.7- تشويه المنظر الجمالي للمدينة: تؤدي التعديات العشوائية على الأرصفة، مثل عرض السلع بشكل غير منظم، إلى تشويه المنظر العام للمدينة، إذ تختفي الحدود الواضحة بين الفضاءات العامة والخاصة، وتتحول الأرصفة من مساحات مخصصة لحركة المشاة والتنقل الحضري إلى نقاط ازدحام عشوائية تعج بالفوضى البصرية، وتتجلى هذه الفوضى في مشاهد البضائع المكدسة بشكل غير متناسق، واللافتات المرتجلة، والمظلات المتعددة الألوان، إضافة إلى النفايات المتراكمة الناتجة عن النشاطات غير المنظمة. (سميرة، 2020، صفحة 36)

هذا التشويه لا يطال البعد الجمالي فقط، بل يمتد ليؤثر على الصورة الرمزية للمدينة في أذهان سكانها وزوارها، فحين يفقد المجال العام تنظيمه ونظافته وانسجامه، يضعف الإحساس بالانتماء لدى السكان، ويقل احترامهم للمكان، كما تتراجع ثقة المستثمرين والمخططين الحضريين في قدرة المدينة على توفير بيئة عمرانية مستقرة وجاذبة، وتصبح المدن في مثل هذه الحالات أقل قدرة على استقطاب مشاريع تطويرية أو أنشطة سياحية، نتيجة انطباع سلبي يرتبط بالعشوائية وسوء التسيير .(سميرة، 2020، صفحة 37)

أما الهوية البصرية للمدينة والتي تبنى عبر عناصر متناغمة كالأرصفة، والواجهات، والإشارات، والفراغات، فتتآكل بفعل هذه التعديات المتكررة، ما يجعل من الصعب تمييز ملامح المدينة أو بناء طابع عمراني خاص بها، وبدل أن تُعبر الأرصفة عن تنظيم حضري متناسق وفعال، تتحول إلى مؤشرات على التدهور والتسيب العمراني.

لذلك فإن الحفاظ على الأرصفة من التعدي ليس مجرد إجراء إداري، بل هو جزء من حماية الذاكرة البصرية والجاذبية الاقتصادية والثقافية للمدينة، وضمان استمرارية صورتها الحضارية أمام تطورات العصر ومتطلبات السكان والزوار.

4.7- تدهور البيئة الحضرية: تسهم التعديات على الأرصفة في تراكم النفايات وزيادة التلوث البيئي بشكل ملحوظ، خاصة في الحالات التي يتكاثر فيها النشاط التجاري غير المنظم، فغياب آليات تنظيم واضحة ومسؤولية مباشرة عن نظافة الأرصفة يؤدي إلى تكدس المخلفات اليومية، من بقايا السلع والعبوات والمواد التالفة، ما يسبب انتشار الروائح الكريهة ويشجع على تكاثر الحشرات

والقوارض، هذه البيئة الملوثة تشكل تهديدا مباشرا للصحة العامة، خصوصا في الأحياء المكتظة التي تعاني أصلا من ضعف خدمات النظافة والتطهير. (كاتية و بوددن، 2017، صفحة 119)

وإلى جانب الآثار البيئية، يعكس تدهور البيئة الحضرية ظاهرة التلوث البيئي في المحيط العمراني خللا واضحا في بنية التنظيم الاجتماعي وفي بنية العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأفراد المكونين للمجتمع من جهة وبين المحيط الطبيعي الذي يعيشون فيه من جهة ثانية، فاذا أخذت القيم الأخلاقية والحضارية بالإنحلال تصبح البيئة الاجتماعية أكثر استعدادا لتقبل مظاهر الفساد البيئي. (فريد و بوترعة، 2013، صفحة 113)

ومجمل ما سبق فأن التعديات على الأرصفة وما يرافقها من تدهور بيئي ليست مجرد مشكلات مادية تتعلق بالنظافة والمظهر العام، بل تعكس خللا أعمق في النظام الاجتماعي والقيمي، حيث يؤدي غياب التنظيم وضعف الوعي الجماعي إلى بيئة حضرية ملوثة وغير صحية، مما يهدد الصحة العامة ويجسد تراجعًا في العلاقة المتوازنة بين الإنسان ومحيطه.

5.7- ضعف الرقابة والتنظيم الحضري: يشير انتشار التعديات على الأرصفة إلى ضعف الرقابة من قبل الجهات المعنية، مما يُعكس خللاً عميقًا في آليات التسيير والتخطيط الحضري، إذ إن استمرار هذه الممارسات دون تدخل حازم يعكس غياب تطبيق القوانين المنظمة لاستخدام الفضاءات العامة، ويضعف من هيبة السلطة التنظيمية، ويشجع على انتشار ثقافة الاستحواذ غير المشروع على الملك العام.

وفي ظل هذا الضعف الرقابي تتراجع فاعلية السياسات الحضرية التي تهدف إلى تنظيم المجال العام وتحسين جودة الحياة، لتتحول الأرصفة إلى نقاط اختلال تؤثر في صورة المدينة ووظيفتها، كما أن غياب تدخل مؤسساتي واضح يفسح المجال أمام الحلول العشوائية أو التواطؤ المحلي، ما ينتج بيئة عمرانية لا يسودها الانضباط، وتفتقر إلى التنسيق بين مختلف المتدخلين في الشأن الحضري. (غادة و يمينة، 2022، صفحة 484)

من هذا الجانب فإن معالجة التعدي على الأرصفة لا تتطلب فقط حلولا هندسية أو إعادة تهيئة عمرانية، بل تفرض ضرورة تقوية منظومة الحوكمة الحضرية، وتفعيل دور الجهات الرقابية، واعتماد مقاربة تشاركية تدمج السكان في احترام الفضاء العام والحفاظ عليه.

7-خاتمة:

في الختام تعد ظاهرة التعديات على الأرصفة مؤشرًا واضحًا على اختلالات عميقة في النظام الحضري والإداري، تعرقل التنمية الحضرية المستدامة وتُضعف من فاعلية التخطيط العمراني، إن استمرار هذه الممارسات يعكس فشلًا في تطبيق القوانين والأنظمة، مما يؤدي إلى تشويه المظهر الحضري للمدن ويُعرّض سلامة المواطنين للخطر، وللتصدي لهذه الإشكالية لا بد من تبني استراتيجية شاملة تتجاوز الحلول المؤقتة، وتستند إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة، تفعيل دور الجهات الرقابية، وإشراك المجتمع المحلي في حماية الفضاءات العامة.

إن نجاح أي جهود لمعالجة التعديات على الأرصفة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالجدية في تنفيذ القانون، وكذلك بالإرادة السياسية الحقيقية لتطبيق التنظيم الحضري، فالمسؤولية لا تقع على عاتق السلطات وحدها، بل يجب أن تكون المسؤولية مشتركة بين جميع

فئات المجتمع، من خلال تعزيز الوعي الجماعي وإعادة الاعتبار لمفهوم الانضباط الحضري، يمكن للمدن أن تتحول إلى بيئات أكثر تنظيمًا، جمالًا، وملائمة للحياة الإنسانية.

فالمستقبل الحضري يتطلب إعادة التفكير في العلاقة بين الإنسان وفضائه العام، وتحقيق توازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة وحقوق المواطنين، فقط من خلال هذه الرؤية المتكاملة، يمكننا ضمان مدن أكثر استدامة، وأكثر قدرة على التكيف مع تحديات العصر، لتكون بذلك أماكن تنبض بالحياة وتعكس ثقافة مجتمع يقدر النظام، ويحترم المساحات العامة، ويُسهم في تعزيز جودة الحياة للأجيال القادمة.

وعليه نقدم الدراسة مجموعة من التوصيات:

- تفعيل آليات المراقبة المستمرة من قبل الجهات المعنية، مع فرض عقوبات رادعة على المخالفين.
- توظيف تقنيات المراقبة الحديثة (مثل كاميرات المراقبة الذكية) لتسهيل عملية الضبط.
- مراجعة السياسات العمرانية لضمان توفير مساحات كافية للمشاة والأنشطة التجارية المنظمة.
- تصميم أرصفة عريضة وممهدة تستجيب لاحتياجات المواطنين دون إعاقة الحركة.
- إطلاق حملات توعوية لأهمية الحفاظ على الفضاء العام، بمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية.
- تعزيز التعاون بين البلديات والجهات الأمنية والجمعيات المحلية لضمان حلول مستدامة.
- اعتماد الشفافية في إصدار التراخيص ومراقبة استغلال الفضاء العام.
- إجراء تقييم دوري لفعالية السياسات الحضرية وتعديلها بناءً على المعطيات الميدانية.

المصادر والمراجع:

الحياني عثمان. (13 فيفري 2025). الجزائر حملات لإزالة تعديات التجار على الأرصفة. *جريدة العربي الجديد*.

بوبيش فريد، و بلال بوترعة. (2013). تلوث البيئة الحضرية والصحة، مقاربة سوسيولوجية. *مجلة الدراسات والبحوث، المجلد03*(العدد01).

جديد كاتية، و عبد العزيز بوددن. (2017). تلوث البيئة الحضرية وآثاره على سكان المدن. *مجلة الحوار الثقافي، المجلد06*(العدد 01).

حساني غادة، و بليمان يمينة. (2022). إشكالات التخطيط العمراني للمدن الجزائرية بين الواقع والمأمول. *مجلة العلوم الإنسانية، المجلد33*(العدد01).

طاهر مزروع، و أمقران عبد الرزاق. (2009). الرصيف في المدينة الجزائرية. *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 12*(العدد 02).

عبير نعيم. (2023/07/02). الرصيف للمقاهي والطريق للمشاة. *جريدة افريكا*.

عمر احمد مختار. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. القاهرة، مصر: عالم الكتب.

مبروك بوطقوقة. (2020). *المدينة في العالم العربي الواقع والتطلعات*. باتنة، الجزائر: دار الكلمات للنشر والتوزيع.

مناد سميرة. (2020). *الفضاء العام في المجتمع التمثلات والممارسات*. عمان، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

وليد حدادي. (2018). المشكلة المرورية في الجزائر، الأسباب وسبل الوقاية. *مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 18* (العدد 01).

American , P., & Frederick , S. (2007). Planning and Urban Design Standard. USA: John Wiley & Sons, Inc.

Anastasia , L., & Renia , E. (2009). Conflict and Negotiation Over Public Space. USA: MIT Press.

Miae Kim Annette 2015) .). Sidewalk City: Remapping Public Space in Ho Chi Minh City. USA: The University of Chicago Press.

mourad Kechicheb ، و nadia Ayadi . (2024). The Informal Economy in Algeria: Street Vendors Between Siege And Marginalization. Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS ،vol 06(no 01).

.Paquot Thierry . (2009). l'espace public, la découverte. Paris: Paris

al-Ḥayyānī ʻUthmān. (13 Fīfrī 2025). al-Jazāʼir ḥamalāt lʼzālh tʻdyāt al-tujjār ʻalá al-arṣifah. Jarīdat al-ʻArabī al-jadīd.

Bwbysh Farīd, wa Bilāl Būtarʻah. (2013). talawwuth al-bīʼah al-ḥaḍarīyah wa-al-ṣiḥḥah, muqārabah sūsiyūlūjīyah. Majallat al-Dirāsāt wa-al-Buḥūth,Almjld03 (alʻdd01).

Jadīd kātyh, wa ʻAbd alʻAzīz bwddn. (2017). talawwuth al-bīʼah al-ḥaḍarīyah wa-āthāruh ʻalá Sukkān al-mudun. Majallat al-Ḥiwār al-Thaqāfī, almjld06 (alʻadad 01).

Ḥassānī Ghādah, wa blymān Yamīnah. (2022). Ishkālāt al-Takhṭīṭ alʻUmrānī lil-mudun al-Jazāʼirīyah bayna al-wāqiʻ wa-al-maʼmūl. Majallat alʻUlūm al-Insānīyah, almjld33 (alʻdd01).

Ṭāhir Mazrūʻ, wa Amiqrān ʻAbd al-Razzāq. (2009). al-raṣīf fī al-Madīnah al-Jazāʼirīyah. Majallat alʻUlūm al-Insānīyah wa-al-Ijtimāʻīyah, al-mujallad 12 (alʻadad 02).

ʻAbīr Naʻīm. (02/07/2023). al-raṣīf llmqāhy wa-al-ṭarīq llmshāh. Jarīdat afrykā.

ʻUmar Aḥmad Mukhtār. (2008). Muʻjam al-lughah alʻArabīyah al-muʻāṣirah. al-Qāhirah, Miṣr : ʻĀlam al-Kutub.

Mabrūk bwṭqwqh. (2020). al-Madīnah fī alʻālam alʻArabī al-wāqiʻ wa-al-taṭallūʻāt. Bātnah, al-Jazāʼir : Dār al-kalimāt lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ.

Manād Samīrah. (2020). al-faḍāʼ alʻāmm fī al-mujtamaʻ al-Tamaththulāt wa-al-mumārasāt. ʻAmmān, al-Urdun : Dār al-Jinān lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ.

Walīd Ḥaddādī. (2018). al-mushkilah al-murūrīyah fī al-Jazāʼir, al-Asbāb wa-subul al-wiqāyah. Majallat alʻUlūm al-Insānīyah, al-mujallad 18 (alʻadad 01).